اتجاهات انتاج المحاصيل الحقلية ووسائل تحسينها (*) بمراعاة النواحي الاقتصادية

للدكتور فهمى خليل

مدير عام مصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع فى وزارة الزراعة

تكوّن التربة المصرية الجانب الأكبر من رأس مالنا الأهلى ، كما أن الزراعة هى أساس اقتصادنا القومى . وتستغل التربة بإنتاج المحاصيل الحقلية ، وهو موضوع الليلة ، أو بتنمية الثروة الحيوانية ، أو بإنتاج الخضر والفاكهة وغيرها من المحاصيل البستانية ، وهى موضوعات جلسات تالية .

ويعتبر استغلال الأرض بزراعة المحاصيل الحقلية أسهل تكييفاً للظروف المحلية ، وأسرع تحريراً من وسائل الاستغلال الأخرى إذا ما دعت الظروف الاقتصادية لإحداث تغيير ما ، ذلك لأن المحصول الواحد هو ابن موسم واحد يمكن استبدال غيره به فى يسر وسهولة ، بخلاف الماشية وأنواع الحيوان المختلفة التى تحتاج لأعوام عديدة للنمو والتوالد ، وأشجار الفاكهة التى تستغرق وقتاً طويلا حتى تبلغ حدّ الإنتاج ، فإذا نشأت ظروف تحتم تغيير سياسة الإنتاج الحيوانى أو اقتلاع الأشجار أحدث ذلك ارتباكا كبيراً تنشأ عنه خسائر جسيمة فى رأس المال .

وتستغل التربة بالمحاصيل الحقلية وفقاً لأصول زراعية فنية . وتتعاقب المحاصيل على الأرض تبعاً لنظام مرسوم يعرف بالدورة الزراعية . غير أن هذا النظام ليس بنظام جامد يصعب التحلل منه ، بل يمكن تشكيله وتحويره وفقاً لظروف السنة المحلية ، أو تبديله وتغييره وفقاً للظروف الاقتصادية أو التقلبات الدولية .

(*) محاضرة ألقيت فى جمعية الاقتصاد السياسى يوم أول يونية سنة ١٩٥٢ .

وتبلغ مساحة الأراضى الزراعية بمصر فى الوقت الحاضر نحو ستة ملايين من الأفدنة تستغل فى إنتاج القطن ، وهو محصول النقد الرئيسى ، وإنتاج الحبوب الغذائية كالقمح والشعير والأرز والذرة بأنواعها ، وإنتاج البقول والبرسيم ، كما تزرع محاصيل أخرى هامة بالنسبة لمناطق توزيعها ، فضلا عن أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومى ، وهى : القصب والبصل . وهناك محاصيل ثانوية تزرع بقدر محدود ، كمحاصيل الألياف (الكتان والتيل) والسمار والفول السودانى والسمسم وغيرها .

وتزايد عدد السكان بخطوات كبيرة مطردة لا يقابله اتساع محسوس فى مساحة الرقعة الزراعية ، وهذا يجعل من العسير علينا أن نتبع سياسة الاكتفاء الذاتى ، لا سيما إذا أخذنا فى الاعتبار تقدّم البلاد فى جميع النواحى ، وتعدّد احتياجاتنا ، وتنوّع السلع التى يتحتم علينا استيرادها من الخارج ، ضمانا لرفاهية الشعب ، ودواما للتقدّم المنشود .

وإذا كان الأمر قاصرا على إشباع البطون ودفع غوائل الجوع فحسب ، فليس من العسير اتباع دورة زراعية تضمن إنتاج القدر الكافى من الحبوب الغذائية ، كما سبق أن ألجأتنا ظروف الحرب العالمية الثانية لاتباع سياسة مماثلة كان هدفها توفير الغذاء الضرورى للبلاد . وكان ذلك حين أشاع الألمان الذعر والخطر فى البر والبحر ، فعجز حلفاؤنا فى ذلك الوقت عن توفير مايلزمنا من القمح وبعض الحبوب الأخرى ، وشح أو امتنع نقل السماد الكيمائى اللازم لتسميد التربة وإنتاج الحاصلات . حدث ذلك ابتداء من عام ١٩٤٢ واستمر فى الأعوام التالية ، فاتبعنا دورة زراعية ثنائية كان أساسها زراعة مليونى فدان ونصف مليون من القمح والشعير ، ومثلها من الذرة الشامية ، فضلا عما حدث من التوسع فى زراعة الذرة الرفيعة الصيفية . وكان ذلك كله على حساب القطن الذى هبطت مساحته إذ ذاك إلى النصف ، فصار نحو ثلاثة أرباع المليون من الأفدنة لعدم إمكان تصديره إلى الخارج .

هكذا فعلنا إبّان تلك الفترة الحالكة من تاريخنا الحديث ، فلم نتعرّض لأخطار المجاعات ، وهكذا يمكننا أن نفعل إذا ما تأزمت الظروف لا قدّر الله .

غير أن أفضل سياسة زراعية تتبع فى الوقت الحاضر هى السياسة التى تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من حاصلات التصدير ذات القيمة النقدية المرتفعة التى يكثر عليها الطلب فى الأسواق الخارجية ، فثمن قنطار القطن مثلا يكفى لشراء نحو خمسة أرادب من القمح تزن ١٦٧٠ رطلا، وإذا قدر ما يلزمنا من القمح المستورد سنويا بنحو مليونى إردب فإن هذا القدر يجىء من زراعة ٤٠٠,٠٠٠ فدان تقريباً ، فى حين أنه يشترى بثمن القطن الناتج من ١٠٠,٠٠٠ فدان فقط . ويمكن استغلال الثلثمائة فدان الأخرى فى إنتاج شىء آخر ، وستة قناطير من البصل يكفى ثمنها لشراء إردب من القمح ، وبمعنى آخر يكفى ثمن محصول الفدان من البصل لشراء ما ينتج من زراعة نحو أربعة أفدنة بالقمح ، وإذا بيع ما ينتج من فدان واحد من الأرز فى الأسواق الخارجية كان ثمنه يكفى لشراء ما ينتج عادة من فدانين جيدين من القمح .

إننا نسمع همسات خافتة أحياناً ، وصيحات مدوية أحيانا أخرى عن وجوب البحث عن محاصيل جديدة لتحل محل حاصلاتنا الحقلية المألوفة ، طلباً فى زيادة الدخل النقدى من الزراعة ، إذ أن ذلك النقد يتركز بنوع خاص فى محصول القطن بالذات كلما طرأت ظروف تدعو الزارع للتململ من تكرار الخسائر التى أصابته من زراعة ذلك المحصول ، أو تجعل رجال الاقتصاد يحسون بخيبة الأمل حين لا يتحقق الدخل الذى بنوا عليه ميزانياتهم ورتبوا عليه مشروعاتهم بالاعتماد على القطن .

وليس من السهل التصرف فى الشئون الزراعية وإدخال تغييرات عنيفة عديدة عليها كما لو كانت الزراعة شبيهة « بمودات الأزياء » خصوصاً إذا تناول ذلك محصول مصر الرئيسى وعماد ثروتها طيلة الأعوام السالفة ، فمصر التى حباها الله بتربة خصيبة ونيل يحمل لها الخيرات كل الأيام ، ومناخ ملائم للزراعة طول العام أمكنها أن تمتاز على بلاد العالم أجمع بإنتاج أكبر محصول فى الفدان الواحد من القطن ، وأن تمتاز أصنافه على أغلب أصناف القطن فى البلاد المنتجة له ، وأن تكتسب أقطاننا سمعة عالمية جعلت مصانع النسيج فى أكثر البلاد الأجنبية لا تستغنى عنه .

فإذا كان هذا هو مركز القطن المصرى فالأولى بنا أن نتعهده بالعناية والتشجيع حتى يبقى دائماً حجر الزاوية المتين فى بنائنا الاقتصادى . غير أنه لا يقصد بهذا من الناحية الأخرى الإقلال من أهمية بعض الحاصلات الأخرى ، خصوصاً التى تصلح للتصدير ، بل إن السياسة الزراعية الحكيمة تقضى بالاهتمام بكل ما من شأنه أن يوطد دعائم اقتصادنا القومى .

إن إنتاجنا للحاصلات يحدد بمساحة ما يزرع من كل منها ، ومقدار غلة الفدان لكل نوع ، فإذا كانت المساحة غير قابلة للاتساع ومياه الرى محدودة القدر وجب علينا أن نتخذ كل السبل لرفع مستوى الغلة وزيادة محصول الفدان الواحد حتى نرفع بذلك مقدار الإنتاج العام ، ويكون ذلك باتباع خطوات متعددة بعضها متعلق بالوراثة وتجديد أو تغيير الأصناف ، وبعضها خاص بالعناية بالتربة عينها التى تزرع بها تلك الحاصلات ، والبعض الآخر يعنى بدراسة النواحى الزراعية البحتة ، ومسائل الخدمة والتسميد .

ولا شك أن الوراثة هى أساس ضبط وتنظيم الإنتاج ، فيجب أن يكون الصنف متجانساً متشابهاً بادئ ذى بدء ، ولا سيما إذا كان مآله التصدير والتصنيع ، كما يجب أن يكون مقاوماً للأمراض والآفات بقدر الإمكان ، بأن يعمل المربى مثلا على أن يكون صنف القطن منيعاً أو مقاوماً لأمراض الشلل والذبول ، وصنف القمح غير متعرض للإصابة بالأصداء المختلفة . ومن واجبات المربى أيضاً أن يدخل التحسن دائماً على الأصناف المختلفة : تحسين فى المظهر والشكل ، وتحسين فى التكوين والتركيب الكيميائى ، وتحسين فى تجانس النمو أو التبكير فى النضج ، وغير ذلك من الصفات .

وفوق ذلك يجب أن يعمل فى نفس الوقت على رفع مستوى غلة الصنف الجديد ، والزارع يرحّب بطبيعة الحال بتحسن مظهر محصوله والإقبال عليه فى الأسواق ، ولكنه يسر أكثر لو كان الصنف الجديد ينتج غلة أكبر من غلة الصنف الذى كان يزرعه من قبل ، ويعود عليه بربح أوفر مما كان ينتجه الصنف الأول . هذه هى أهداف المربى ، وهى ما يعمل لها فى دأب ونشاط ، ودون كلل أو ملل .

والبذور ذوات الصفات الوراثية الجيدة يجب أن توضع فى مهد صالح حتى تعطى غلة وفيرة وإنتاجا عاليا ، فالتربة هى العامل المحدد الأول لوفرة الغلة وعلو الإنتاج : التربة المتدهورة ، والتربة ذات الصفات الكيمائية والطبيعية السيئة ، والتربة القلوية أو المالحة ، والتربة السيئة التهوية التى يقرب فيها مستوى الماء الأرضى من السطح ، هـــذه التربات لا تعطى المحصول الذى هدف إليه المربى ، بل إنها تهدم آماله كما تهدم اقتصادنا القومى .

إن الحقيقة التى كثر ترديدها فى هذه الأيام هى « ضيق الرقعة الزراعية » فكم عملنا للاحتفاظ على الأقل بسلامة تلك الرقعة الصيقة ؟ وكم عملنا لجعلها فى درجة عالية من القدرة على الإنتاج الدائم ؟ وإذا كان توفير مياه الرى يأتى فى المقام الأول فى نظر بعض الناس فإن توفير سبل الصرف لا يقل أهمية فى نظرى مع توجيه عناية كبرى للتوسع فى الصرف المغطى . وأساليب الخدمة الزراعية ، والعناية بنظافة التربة من الحشائش والطفيليات ، وتوفير الأسمدة العضوية المختلفة بقدر كاف . كل هذا يساعد على تحسين المهد الذى تزرع فيه تلك البزور الطيبة التى يراد منها أن تنتج الإنتاج العالى .

وتقترن أبحاث الزراعة وإنتاج الأصناف الجديدة بأبحاث زراعية متعددة النواحى تهدف كلها إلى دراسة أنسب الظروف التى تزيد فى الغلة ، وترفع من محصول الفدان الواحد ، كأن تدرس مواعيد الزراعة ، فقد تتباين بين صنف وآخر ، وكميات التقاوى أو المسافات بين النباتات ومقادير مياه الرى ، وعدد الريات التى تعطى للمحصول أثناء فترة نموه ، وأساليب الخدمة المختلفة ، وأبحاث الآفات والحشرات . وفوق ذلك كله توجه عناية خاصة إلى دراسة مسائل التسميد لكل محصول لمعرفة كميات السماد المختلفة اللازمة لكل نوع ، وفى التربات المختلفة . وأن عدد التجارب التى تجرى من هذا الطراز فى كل عام تسمح بدراسة أثر المواسم المختلفة فى مدى الاستفادة من السماد المضاف .

مركز بعض الحاصلات الحقلية فى الاقتصاد القومى والاتجاهات فى إنتاجها

١ — القطن

القطن هو محصول مصر الرئيسى وتعتمد عليه البلاد فى أكثر من ٨٠٪ من صادراتها ، وهو الذى أوجد عندنا صناعة الغزل والنسيج التى أخذت تنمو وتزدهر ففتحت لنا فتحاً مبيناً فى مجال الصناعة وفى الاقتصاد القومى

ولست بحاجة لأن أردد ما يقال دائماً عن صفات القطن المصرى الممتازة ولا عن ارتفاع غلة الفدان منه إذا ما قيست بمثيلتها بالبلاد الأخرى مثل الهند وأمريكا (مع استثناء المساحات المحددة التى تروى رياً صناعياً بجنوب غرب الولايات المتحدة) ولكننى أذكر أن لنا سياسة قطنية مرسومة تهدف إلى إنتاج مقادير متفاوتة من أصناف القطن المتدرجة فى النعومة والطول لتفى بحاجة الأسواق الدولية ، وتسد طلبات المصانع المختلفة ، فلنا فى رأس السلم صنفا الآمون والجيزة ٤٥ اللذان يمتازان بالنعومة والمتانة والطول ، ولكننا لا ننتج منهما إلا قدراً يسيراً جداً لإجابة الطلبات الخاصة . وبما أن مستوى الإنتاج فى هذين الصنفين يقل عن الكرنك والمنوفى فيجب أن يكون سعر القنطار منهما مرتفعا لدرجة تجزى الزارع على زراعتهما . والصنف الرئيسى الأقطان التى يزيد طولها عن ١ ٣/٨ بوصة هو الكرنك ، ويليه المنوفى ، وتليهما فى السلم الأصناف التى يزيد طولها عن ١ ١/٤ بوصة وأهمها الجيزة ٣٠ ، ثم الأشمونى أقدم الأصناف المصرية الذى يزرع فى عموم الصعيد عدا مديريتى قنا وأسوان ، فقد نجح المربون فى إنتاج صنف الدندره الذى يمتاز بالتبكير حتى يجنى قبل حلول موعد ملء الحياض بمياه الفيضان ، كما يمتاز بمقاومة حرارة الجو فلا يتأثر بالقدر الذى يتأثر به صنف الأشمونى فى تلك المنطقة .

ولأغلب هذه الأصناف نظائر يحفظها المربون فى جعبتهم لتحل محل الأصناف القديمة كل فى مرتبته إذا ما دعا داع لذلك ، لأن أصناف القطن ليست دائمة ،

فهى تظهر فترة ثم تختفى بسبب ما يعتريها من ضعف وخلط أو بسبب ظهور ما هو أفضل منها .

ورغم أن تجمع بذور القطن فى المحالج يتيح لنا فرصة الإشراف عليها والتحكم فى توزيع النقى منها فإن طبيعة تكوين زهرة القطن يشجع على التلقيح الخلطى بنسبة محدودة ، كما أن حلج أصناف متعددة بالمحلج الواحد يجعل الاحتفاظ بنقاوة الأصناف أمراً عسيراً . وقد نشأت متاعب جمة بسبب تدهور الأشمونى وهبوط تصافى حلجه ، لانتشار البذور المعروفة بالهندى فيه ، حتى دعا ذلك القائمين على شئون القطن إلى وضع خطة لتنقية الغريبة منه بالحقل قبل المحلج ، وتتخذ نفس الخطة فى تنقية صنفى المنوفى والجيزة ٣٠ المنزرعين بوسط الدلتا .

غير أنه سوف لا يهنأ لنا بال إلا بوضع نظام للتخصص فى الحلج بمعنى أن يلتزم عدد من المحالج ، ولا سيما الكائنة فى وسط مناطق تركيز الصنف ، بحلج صنف بعينه فلا يدخلها إلا صنف الكرنك مثلا ، أو المنوفى أو الجيزة ٣٠ أو الأشمونى ، وهذه هى التى تؤخذ منها التقاوى فقط . أما المحالج التى توجد على الحافة بين منطقتى تركيز صنفين وتمتنع عن الالتزام بحلج صنف واحد فلا تؤخذ منها بذرة للتقاوى ، بل تذهب كلها للعصير . وقد يقابل هذا الرأى بشىء من الاعتراض والتذمر من جانب التجار وأصحاب المحالج ، غير أن المصلحة العامة والعناية بهذا المحصول الرئيسى تحتمان وضع نظام كهذا يضمن عدم حدوث خلط بين بذور الأصناف المختلفة داخل المحلج .

٢ — القمح

القمح أهم محاصيل الحبوب الغذائية ، لأنه الغذاء الأساسى لسكان المدن فى مصر ، ومساحته أكبر مساحة تزرع فى كل عام ، وهى لا تقل عن مليون ونصف فدان سنويا .

ورغم أن محصول القمح يجود كثيرا فى بعض المناطق التى تعنى بزراعته بمصر إلا أن متوسط المحصول العام يعد منخفضاً إذا قيس بغيره فى كثير من البلاد المنتجة للقمح . ذلك لأن موسم الزراعى عندنا محدود ضيق محفوف بالخطر ، وهو

يزرع فى منتصف نوفمبر وينضج فى أواخر أبريل ، وإذا بكر بزراعته فإنه يتعرض لبعض الاضطرابات الفسيولوجية ، فيصاب بالاصفرار ويقل المحصول ، وإذا تأخرت زراعته عن نصف نوفمبر بسبب ظروف زراعية أو متاعب جوية نقصت الغلة بنسبة واضحة ، وإذا هبّت ريح خمسينية ساخنة أثناء وجوده فى الطور اللبنى تأثر المحصول وضمرت الحبوب إلى درجة بالغة . أما إذا استمر الجو معتدلا طيلة شهرى مارس وأبريل فلم تتخللهما موجات حرارية طويلة فإن المحصول يجود بوجه عام .

ولا تستطيع البلاد اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى فيما يختص بالقمح ، وسيتحتم علينا استيراد جانب منه فى كل عام ، على أننا يجب أن نهدف إلى إنقاص ذلك القدر المستورد إلى الحد الأدنى بقدر المستطاع . ويبذل المربون مجهودا متواصلا فى سبيل إيجاد الأصناف التى تقاوم أمراض الصدأ ذات الإنتاج العالى ، الغنية فى البروتين ومادة الجلوتين فى نفس الوقت .

٣ — الذرة الشامية

تبلغ المساحة التى تزرع من هذا المحصول سنويا نحو مليونى فدان ، وهو الغذاء الرئيسى لسكان الريف ، ولكن رغم هذه المساحة الكبيرة فإن المحصول العام لا يفى بحاجة السكان فتضطر الحكومة إلى استيراد قدر ما لتكملة احتياجاتنا التموينية .

ويعتبر محصول الفدان ضئيلا إذا قيس بمثيله فى البلاد المنتجة للذرة كالولايات المتحدة ، وأفريقيا الجنوبية وغيرهما ، كما يعتبر قليلا بالنسبة لدخله ، إذا قيس بمحصول القمح بمصر مثلا ، غير أن قصر مدة مكثه بالأرض يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فشتان بين مائة وعشرين يوما يبقاها محصول الذرة فى الأرض بمصر ، وضعف هذا الزمن تقريبا فى البلاد الأخرى .

وهناك أخطاء زراعية شائعة تقع لهذا المحصول وتعمل على خفض مستواه العام دائما ، وتلك الأخطاء يرتكبها الفلاح الصغير بحكم أنه الزارع لأكثر مساحات الذرة ، وبحكم حاجاته لإيجاد غذاء أخضر مستمر لماشيته ، فهو لا يخف حقله

دفعه واحدة فى وقت مبكر كما تقضى بذلك أصول الزراعة ، ويتجه نحو نزع الأوراق (التوريق) لإطعام ماشيته ثم إلى التطويش بطريقة جائرة ، وكل ذلك لا يساعد الفلاح على جنى أقصى إنتاج من الذرة .

وقد اتجهنا فى السنوات الأخيرة إلى سياسة إنتاج الذرة الهجين ، ويعنى القائمون بهذه الأبحاث بإنتاج الهجن الملائمة للظروف المصرية ، ويعملون على الاكثار منها بمزارع الوزارة ، كما يشجعون بعض الشركات على إنتاجها تحت إشرافهم . ولا شك أن التوسع فى إنتاج هذه الهجن سيزيد من المساحات المنزرعة بها ، وهذا يرفع الإنتاج بنسبة واضحة خصوصا أن زراعة هذه الهجن يستتبعها إرشاد عام عن أفضل الطرق فى زراعة وتسميد هذا الصنف .

٤ — الأرز

تتوقف المساحة التى تزرع بهذا المحصول على حالة النهر ، وهى لا تقل عن ٣٥٠ ألف فدان فى السنوات الشحيحة ، وتصل إلى ضعف هذه المساحة فى السنوات الوفيرة المياه . وإذا نظرنا إلى الحركة التجارية للأرز ، وجدنا أن محصول ٤٠٠ ألف فدان تقريباً يكفى لتموين البلاد ، وما زاد عن ذلك يعدّ للتصدير . وقد أصبح للأرز شأن مرموق فى سياسة التصدير ، غير أن عدم ضمان زراعة مساحة مخصوصة سنوياً بالأرز ، وبالتالى عدم ثبات المقادير المعدة للتصدير يجعل مركزنا بالأسواق الدولية مذبذبا غير مستقر .

ويعتبر الدخل الناتج من زراعة الأرز مجزيا تحت الظروف الحالية ، بل إنه يفوق دخل الفدان من الذرة الشامية . فعند بناء السد العالى بإذن الله تتغير السياسة الزراعية بالنسبة لهذين المحصولين ، فلا تكون هناك ضرورة لتضييق مساحة الأرز ، بل تعمل على التوسع فى زراعته وغزو الأسواق الخارجية لتبقى فيها بصفة مستديمة مستقرة ما دامت أسعاره مغرية مجزية ، ويمكن شراء الذرة بجانب من النقد المستمد من ثمن الأرز .

ويزرع الأرز أصلا فى الأراضى الضعيفة بقصد إصلاحها وغسل الأملاح منها . وعند إدخالها تحت الدورة العادية تجب زراعة الأرز بها مرة كل عامين أو ثلاثة

ضمانا لخفض نسبة الأملاح بها ، الا أن زراعة الأرز بالأراضى القوية يأتى بمحصول وافر قد يزيد عن الثلاث ضرائب .

وقد تقدّمت أبحاث الأرز تقدّما ملحوظا من حيث الأصناف الملائمة للظروف المختلفة ، وتقدّم الوعى الزراعى بين زراع الأرز ، فانتشرت زراعته بطريقة الشتل ، وأقبل الفلاح على تسميده بسلفات النوشادر والسوبر فوسفات عملا بالنصائح والإرشادات .

٥ — نباتات الألياف

الكتان والتيل هما المحصولان الرئيسيان اللذان يزرعان لأليافهما ، ونظرا لاختلاف مركزهما فى الدورة الزراعية فإننا سنتناول كلا منهما بالبحث على انفراد .

الكتان :

الكتان محصول شتوى . وهو يزرع على حساب المساحات المخصصة للقمح غالباً ، وكان يزرع منه نحو خمسة آلاف من الأفدنة قبل الحرب العالمية الثانية ، غير أن خطر الحروب أو قيامها بالفعل يشجعان على زراعته ، نظرا لاستعماله فى كثير من المواد الحربية ، أما فى الظروف العادية فالإقبال عليه محدود بسعة المصانع المحلية التى تتناوله ، وكذلك بأسعاره العالمية سواء أكانت أسعار الألياف أم أسعار البزرة والزيت المستخرج منها .

وأفضل الألياف هى التى تنتج من الصنف الأفرنجى إلا أنه قليل فى غلة الألياف والبذرة بالنسبة لمحصول الصنفين الآخرين : الهندى والجيزة ٤ ، ويزرع الكتان على أساس التعاقد ، ضمانا لحسن تصريف المحصول . وإذا لم يكن الدخل منه مجزيا بالنسبة لدخل القمح كان الإقبال على زراعته ضئيلا متعسراً .

التيـــل :

يحل التيل محل الجوت فى صناعة العبوات المختلفة وهى :

١ — الزكائب والأجولة الثقيلة المستعملة فى تعبئة محاصيل الحبوب والسكر والسماد ، وهذه تمثل نحو ٨٠٪ من العبوات اللازمة لنا .

٢ — قماش الهيشيان الذى تعمل منه أكياس القطن ، ويستعمل فى تغليف بالات القطن .

والتيل أحسن بديل للجوت الذى يعد محصولا رهيفا سريع التأثر بظروف التربة خصوصا إذا وجدت بها نسبة قليلة من الأملاح .

ومصر تستورد هذه العبوات عادة من الهند والباكستان بنحو أربعة ملايين من الجنيهات ، وقد عملت الحكومة أخيراً على تشجيع هذه الصناعة بتأييدها للشركة العامة لمنتجات الجوت التى اندمجت فيها شركة الجوت القديمة .

وهناك مشروع للتوسع فى زراعة التيل يساير التوسع فى إنشاء مصانع تلك الشركة بحيث يكتمل المشروع فى عام ١٩٦٠ عندما تصل المساحة التى ستزرع منه إلى نحو ٣٠ ألف فدان . وكانت الصعوبة العملية فى إنتاج التيل هى عملية التعطين، فقد كان يتعذر على المزارع أن يتناول التعطين محصوله الضخم الذى قد يصل إلى ٢٠ طنا للفدان وينقله فى مدى ثلاثة أو أربعة أيام إلى مكان التعطين ثم يجرى عليه بقية عمليات التنفيض والفرز وغير ذلك ، أما الآن فقد استحدثت ماكينات لتقشير القلف بالحقل فتكون الألياف على شكل أشرطة تزن بين طنين وثلاثة أطنان فقط للفدان ، ولا خوف من وصولها جافة إلى معاطن الشركة بالقيراطين ، حيث تجرى عليها عمليات التعطين الفنية الصحيحة هناك .

ويعقب التيل أحد المحاصيل الشتوية المبكرة كالفول والشعير والبرسيم ، وهى تزرع كلها بين أواخر أبريل وأواخر مايو ، ويحل كل منها محل الذرة فى الدورة الزراعية ، ويعتبر محصوله مجزيا بالنسبة لها ، إذ يزيد الربح من زراعته بنحو ١٥ — ٢٠ جنيها عن زراعة الذرة الشامية فى الفدان الواحد .

ومن مزايا انعاش هذا المشروع تشجيع وتوسيع صناعة جديدة ، فضلا عن توفير الجانب الأكبر من الأربعة ملايين جنيهات التى نصرفها سنويا فى استيراد هذه العبوات .

٦ — البصـــل

تزرع العروة الرئيسية للبصل فى الموسم الشتوى . وينتج عنها نحو ثلثى جملة

المحصول ، وهى العروة التى يصدّر أكثرها الأسواق الخارجية . وللبصل منطقتان رئيسيتان: الشمالية ، وتتكون من بنى سويف والمنيا ، والجنوبية ومحورها سوهاج ، وتمتد إلى جانب من أسيوط شمالا وجانب من قنا جنوبا ، وتزرع مساحات متفاوتة فى كل مديرية للاستهلاك المحلى ، أما الثلث الباقى فيزرع كمحصول صيفى منفرد أو محمل على محاصيل أخرى أكثرها القطن .

وكان متوسط ما يصدر من البصل سنويا قبل الحرب نحو ١٥٠ ألف طن ، ولكنها تناقصت أثناء الحرب بسبب خطورة الشحن وضيق حيز السفن ، حتى لجأنا إلى صناعة تجفيف البصل للتخلص من الكتلة المائية الكبرى التى يحويها . غير أن نهاية الحرب كادت تقضى على تلك الصناعة ، نظرا لتفضيل ربات الدور للبصل الطازج رغم حراقته التى تهيج دموعهن أحيانا .

والبصل من أهم محاصيل التصدير بعد القطن ، وكان يصدر أغلبه إلى انجلترا بأسعار مجزية خصوصا فى أول الموسم قبل أن تتخم الأسواق بالوارد من البلاد الأخرى . ويلاقى إعداد هذا المحصول وتسويقه صعوبات داخلية جمة ، فضلا عن المتاعب الخارجية . فأكثره يزرع فى حياض الصعيد بعد انحسار مياه الفيضان عنها ، ويحاول بعض الزراع اقتلاعه مبكراً بقدر الإمكان طمعا فى الأسعار المرتفعة ببداية الموسم .

لهذا يكون غالبا ناقص النضج فتكثر نسبة العطب فيه ، وينقل المحصول بعد تعبئته فى الأجولة إلى محطات السكة الحديد فيبقى أياما طويلة انتظارا للنقل إلى الأسكندرية ، وقد تمتد هذه الفترة فى حالات سيئة إلى ستة أسابيع فينشأ بسبب ذلك تلف نسبة كبيرة من الأبصال . وتسويق هذا المحصول يحتاج إلى جانب كبير من التنظيم حتى لا تتكدس الرسائل دفعة واحدة فى أسواق بلد ما فيهبط السعر ، بينما تبقى أسواق أخرى مكشوفة فى حاجة إلى هذه السلعة .

والبصل من المحاصيل المشتهرة بعدم الاستقرار سعرا ومساحة (Speculative) فقد يكون السعر مغريا جدا فى بعض الأعوام ، وقد لا يجزى الثمن فى البعض الآخر أجر اقتلاع المحصول من الأرض . أما المساحة فقد تتضاعف بين عاما وآخر متأثرة بما كان عليه السعر فى العام السابق .

٧ — القصب

يزرع القصب فى مساحات محدودة بأكثر بلاد القطر للمص ولاستخراج العسل الأسود . غير أن أهم زراعاته تتركز حول مصانع السكر فى منطقة أبى قرقاص بمصر الوسطى، وفى المنطقة الجنوبية بنجع حمادى وأرمنت وكوم امبو لانتاج السكر الخام الذى ينقل بعد ذلك لمصنع التكرير بالحوامدية . والذى يزرع لهذا الغرض بالتعاقد مع الشركة نحو ٨٥ ألف فدان تنتج منها نحو ثلاثة ملايين من أطنان القصب ، وهذه تعطى نحو ٣٠٠ ألف طن من السكر ، وهذا القدر يكفى الاستهلاك المحلى بواقع ١٤ كيلو للفرد فى السنة ، وهو قدر قليل إذا قيس باستهلاك الفرد فى كثير من البلاد الأخرى التى قد يصل استهلاك الفرد فيها إلى نحو ٥٠ كيلو جراما سنويا .

ويعنى القائمون على أبحاث القصب بإنتاج الأصناف التى تقاوم الصقيع شتاء وتنتج محصولا وافرا من العيدان التى ترتفع فيها نسبة السكر عن الأصناف الموجودة من قبل. ومن هذه الأصناف الحديثة الصنف رقم ٤١٣ الذى كان عاملا فعالا فى رفع الإنتاج العام . وهناك صنف آخر جديد لا يقل عنه محصولا ، ولكن يمتاز عنه بالتبكير ومقاومته للصقيع ، وهو الصنف رقم ٣١٠ الذى بدئ بإكثاره .

وهناك فرق فى مركز القصب بالمنطقتين الشمالية والجنوبية ، ففى الشمال بمديريتى المنيا وأسيوط يقل متوسط محصول الفدان عنه فى المنطقة الجنوبية بقنا وأسوان ، ويرتفع إنتاج القطن والقمح فى المنطقة الشمالية عنه فى المنطقة الجنوبية ، ففى السنوات التى ترتفع فيها أسعار القطن يتردد زراع القصب بالشمال ويتلكأون فى التعاقد مع شركة السكر على زراعة المساحات المعتادة ، ذلك لأن ربحهم من القطن قد يزيد عن إيراد القصب . أما فى المنطقة الجنوبية حيث يرتفع المحصول كثيراً ويقل الدخل من زراعة القطن أو الحبوب فإن الزراع يقبلون دائماً على الوفاء بارتباطهم مع الشركة ويطلبون المزيد والتوسع .

وكان إنتاجنا من السكر يقل كثيراً عن حاجة الاستهلاك ، لذلك كانت البلاد تستورد قدراً كبيراً منه. غيراً ننا وسعنا مساحة زراعة القصب فى السنوات الأخيرة

وارتفعنا بمتوسط محصول الفدان منه إلى حد حقق لنا الاكتفاء الذاتى من هذه السلعة ، ولكننا لن نكتفى بهذا ، بل نهدف إلى زيادة الإنتاج بالقدر الذى يسمح لنا بتصدير كميات كبيرة منه تجعله بين محاصيل التصدير .

وقد يظن أن متوسط إنتاج الفدان من القصب بمصر قليل إذا قيس بالبلاد الأصيلة فى زراعته ، لكن إذا علم أن محصول هذه البلاد لا يبلغ درجة النضج التام إلا بعد مرور فترة عام ونصف أو عامين ، وهى ضعف الفترة التى ينضج فيها محصولنا بمصر ، اتضح لنا أن إنتاجنا من الفدان يعد كبيراً ومجزياً .

وقد اهتم الباحثون أيضاً بأمر محصول بنجر السكر . وهناك مشروع لزراعته بمنطقة النوبارية فى مساحة كبيرة وإقامة مصنع خاص لهذا المحصول بعد أن نجحت تلك الأبحاث وتبين إمكان إنتاج ما يتراوح بين ١٥ و ٢٥ طنا من الجذور المحتوية على ما يتراوح بين على ١٦ و ١٨ ٪ من السكر ، كما أصبح فى الاستطاعة مقاومة الآفات الحشرية التى تصيب البنجر بمصر باستعمال الكيماويات بعد أن حالت تلك الآفات المختلفة فيما مضى دون التوسع فى أبحاث البنجر زمنا طويلا .

الخاتمـــة

ليس من السهل أن أختم هذا البحث دون أن أذكر كلمة عن الأسمدة الكيميائية ومركزها من هذا البحث ، فإنه مهما اختلفت الآراء فى السياسة الزراعية ومهما تحورت الحاصلات الحقلية أو تبدلت فإن الذى لا يختلف فيه اثنان علو الانتاج ورفع مستوى الغلة ، فازرع ماشئت ولكن يجب أن تنتج أقصى ما يمكن مما تزرع ولا يكون ذلك إلا بالاستعانة بالأسمدة الكيميائية الضرورية ، وهى ثلاثة أنواع البوتاسية ، وهى أقلها لزوما وشيوعا فى مصر ، والفوسفاتية : وهى تنتج محليا من معالجة حجر الفوسفات المعدنية بحامض الكبريتيك المركز وتحويله إلى صورة ذائبة فى شكل سماد السوبر فوسفات الذى تعده شركتا كفر الزيات وأبو زعبل ، ويكثر استعمال هذا السماد فى البرسيم وسائر الحاصلات البقولية ، وكذلك فى الأرز . وهو يفيد القطن غالبا فى شمال الدلتا ، أما فى الأراضى الرملية فإن استعماله يكاد يكون واجبا لكل المزروعات .

ونظراً لهبوط سعر السوبرفوسفات بالنسبة للأسمدة الآزوتية ، ونظراً لأن استعماله قاصر على محاصيل محدودة وفى ظروف مخصوصة ، فإن الناحية الاقتصادية لا تعتبر ذات أثر محدود . أما الأسمدة الآزوتية فإن استعمالها يجب أن يقترن دائما بالناحية الاقتصادية لارتفاع سعرها .

وإضافة شوال واحد لجميع الحاصلات المعروفة يعتبر مجزيا فى الوقت الحاضر أما الشوال الثانى فقد لا يكون مجزيا مطلقا إلا فى حالة القطن بالأسعار الحالية .

واستهلاكنا للأسمدة الآزوتية يقدر بـ ٧٠٠ ألف طن سنويا يستورد أغلبها من الخارج ، غير أننا نترقب اليوم السعيد الذى تنتج فيه مصانعنا القدر الكافى من الأسمدة الآزوتية فنستغنى عن الاستيراد ، كما نأمل أن تهبط الأسعار حتى نتمكن من استعمال مقادير أكبر تساعد على رفع الغلة وزيادة الإنتاج .

وفى الجداول والرسوم البيانية الملحقة بعض الاحصاءات التى تناولتها هذه المحاضرة .

المساحة المزروعة بمختلف الحاصلات الزراعية ومتوسط محصول الفدان وجملة الإنتاج فى سنة ١٩٥٦

المحصول	المساحة بالفدان	متوسط محصول الفدان	جملة المحصول	وحدة المحصول
القطن	١٦٥٣٠٠٠	٤,٣٨	٧,٢٣٠,٠٠٠	قنطار
القمح	١٥٧٠٠٠٠	٦,٥٧	١٠,٣١٦,٠٠٠	إردب
الشعير	١٣٢٠٠٠	٨,١٣	١,٠٧٤,٠٠٠	»
الأرز	٦٩٠٠٠٠	٢,٤١	١,٦٦٥,٠٠٠	ضريبة
الذرة الشامية بأنواعها	١٨٣٦٠٠٠	٦,٤٣	١١,٨٠٣,٠٠٠	إردب
الذرة الرفيعة	٤٧٩٠٠٠	٨,٨٨	٤,٢٥١,٠٠٠	»
برسيم مستديم	١٠٧٠٠٠٠			
فول	٣٣٧٠٠٠	٣,٩٤	١,٣٢٨,٠٠٠	إردب
عدس	٨٢٠٠٠	٦,٦٣	٢٩٨,٠٠٠	»
حلبة	٦١٠٠٠	٤,٢٢	٢٥٦,٠٠٠	»
ترمس	١٥٠٠٠	٤,١٤	٦٠,٠٠٠	»
حمص	١١٠٠٠	٤,١٦	٤٨,٠٠٠	»
بصل (شتوى)	٤٠٠٠٠	١٣٤	٥,٣٢٣,٠٠٠	قنطار
قصب	١١٠٠٠٠	٨٢٨	٩٠,٩٢٧,٠٠٠	»
كتان قش	٢٠٠٠٠	٥٢	١,٠٤٢,٠٠٠	»
كتان بزرة		٣,٢٣	٦٧,٠٠٠	إردب
فول سودانى	٣٥٠٠٠	١١,٠٨	٣٨٧,٠٠٠	»
سمسم	٤٧٠٠٠	٣,١٣	١٤٧,٠٠٠	»

قيمة الصادر من القطن وبزرته ومنتجاتها ونسبة كل منها إلى جملة قيمة الصادرات المصرية

الأصناف	متوسط ١٩٣٥—١٩٣٩		متوسط ١٩٤٠—١٩٤٤		متوسط ١٩٤٥—١٩٤٩		متوسط ١٩٥٠—١٩٥٤		سنة ١٩٥٥	
	قيمة	النسبة إلى الجملة	قيمة	النسبة إلى الجملة	قيمة	النسبة إلى الجملة	قيمة	النسبة إلى الجملة	قيمة	النسبة إلى الجملة
	الف جنيه	٪	الف جنيه	٪	الف جنيه	٪	الف جنيه	٪	الف جنيه	٪
القطن	٢٥٣٣٠	٧٣,٧	١٧٤٠٥	٧٢,١	٧٣٨٧٣	٧٨,٩	١٣٥٠٧٠	٨٥,٥	١١٣٠٧٥	٨٢,٥
بزرة القطن	١٧٥٦	٥,١	٣٣٣	١,٣	—	—	—	—	—	—
كسب بزرة القطن	٨٠٧	٢,٤	١١٤	٠,٥	٣٤١	٠,٤	٤٣٩	٠,٣	٤٣٤	٠,٣
زيت بزرة القطن	٣٠٨	٠,٩	١٢١	٠,٥	١٩٨	٠,٢	٤٧٠	٠,٣	٤٥٩	٠,٤
باقى الصادرات	٦١٥٥	١٧,٩	٦١٦٨	٢٥,٦	١٩١٦٩	٢٠,٥	٢١٨٢٥	١٣,٨	٢٣٠٤٧	١٦,٨
الجملة	٣٤٣٥٦	١٠٠	٢٤١٣١	١٠٠	٩٣٥٨١	١٠٠	١٥٧٨٠٤	١٠٠	١٣٧٠١٥	١٠٠

القطن

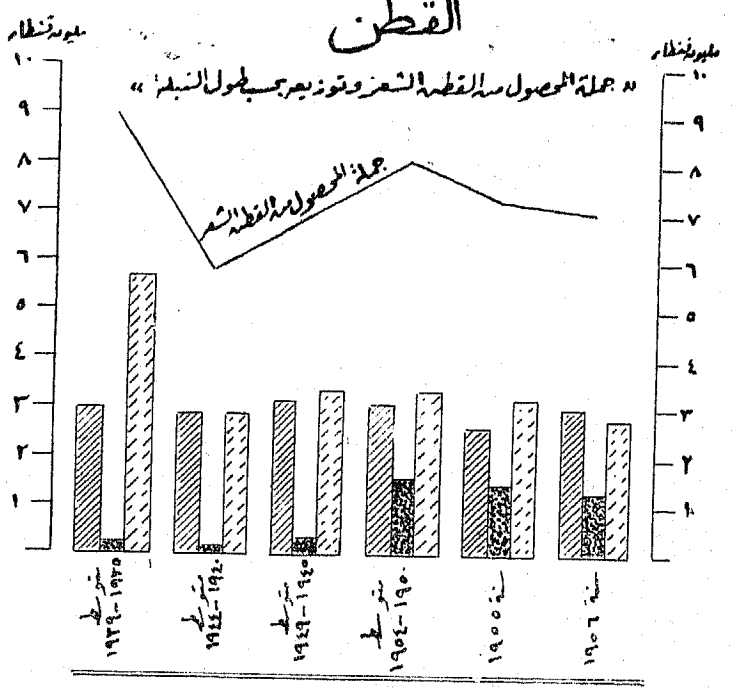
مليون قنطار
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
« جملة المحصول من القطمة الشعر وتوزيعه حسب طول التيلة »
جملة المحصول من القطمة الشعر
متوسط ١٩٣٥-١٩٣٩
متوسط ١٩٤٠-١٩٤٤
متوسط ١٩٤٥-١٩٤٩
متوسط ١٩٥٠-١٩٥٤
سنة ١٩٥٥
سنة ١٩٥٦
أقطان متوسطة الطول
أقطان طويلة وسط
أقطان طويلة التيلة

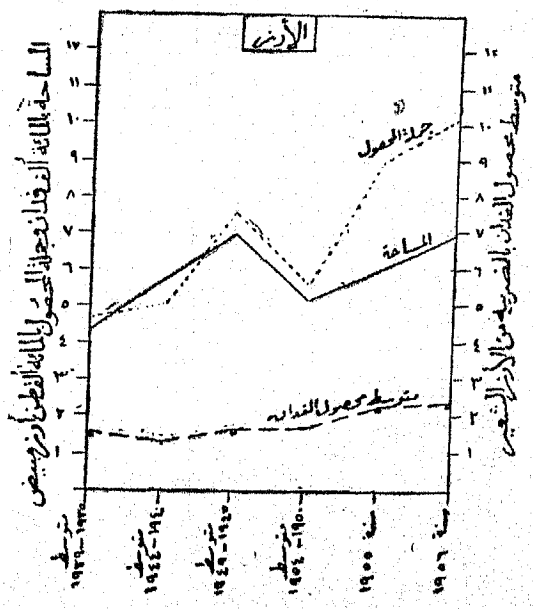
الأرز
المساحة بالمائة الفدان لمجلة المحصول بالمائة القطن الشعر
متوسط محصول الفدان بالقنطار المترى من الأرز الشعير
جملة المحصول
المساحة
متوسط محصول الفدان
متوسط ١٩٣٥-١٩٣٩
متوسط ١٩٤٠-١٩٤٤
متوسط ١٩٤٥-١٩٤٩
متوسط ١٩٥٠-١٩٥٤
سنة ١٩٥٥
سنة ١٩٥٦

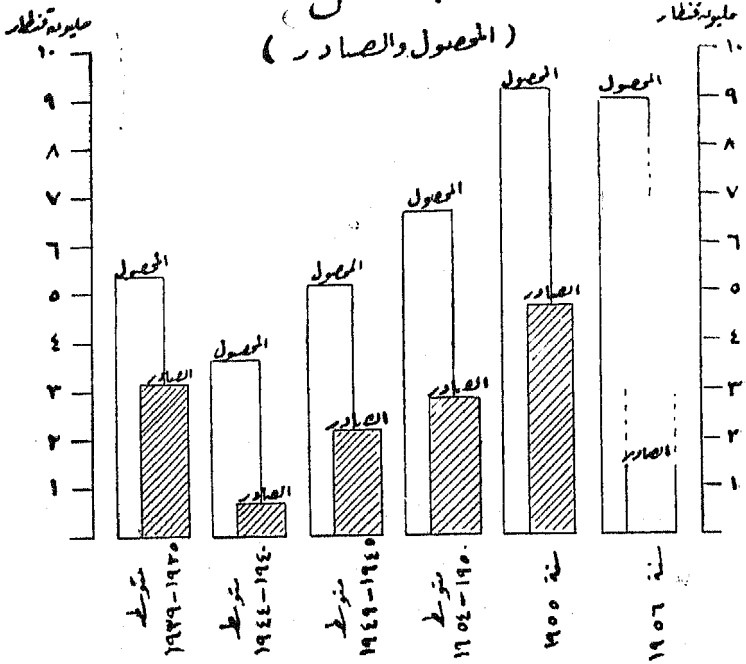
البصل
(المحصول والصادر)
مليون قنطار
المحصول
الصادر
متوسط ١٩٣٥-١٩٣٩
متوسط ١٩٤٠-١٩٤٤
متوسط ١٩٤٥-١٩٤٩
متوسط ١٩٥٠-١٩٥٤
سنة ١٩٥٥
سنة ١٩٥٦

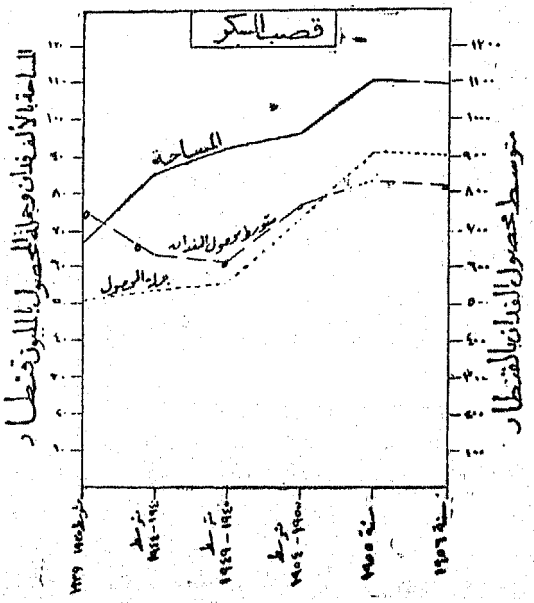
قصب السكر
المساحة
متوسط محصول الفدان
بداية الوصول
المساحة بالألف فدان ومحاصيل الفدان بالقنطار
متوسط محصول الفدان بالقنطار

القمح
جملة المحصول
متوسط محصول الفدان
المساحة
المساحة بالمليون فدان وجملة المحصول بالمليون إردب
متوسط محصول الفدان بالإردب
متوسط ١٩٢٥-١٩٢٩
متوسط ١٩٣٥-١٩٣٩
متوسط ١٩٤٥-١٩٤٩
متوسط ١٩٥٠-١٩٥٤
سنة ١٩٥٥
سنة ١٩٥٦

الذرة الشامية
جملة المحصول
متوسط محصول الفدان
المساحة
المساحة بالمليون فدان وجملة المحصول بالمليون إردب
متوسط محصول الفدان بالإردب
متوسط ١٩٢٥-١٩٢٩
متوسط ١٩٣٥-١٩٣٩
متوسط ١٩٤٥-١٩٤٩
متوسط ١٩٥٠-١٩٥٤
سنة ١٩٥٥
سنة ١٩٥٦